



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



نماذج من إسهامات المؤرخ أبي بكر بن العربي (ت543هـ/1147م) في نقد الروايات التاريخية

Examples of the contributions of the historian Abu Bakr ibn al-Arabi (d. 543 AH / 1147 AD) in criticizing historical narratives

خنوف شعيب¹

¹ معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي العقيد سي الحواس - بريكته - الجزائر.

Key words:

Historical Criticism,
Historical Novels; Abu Bakr
Ibn al-Arabi; Islamic West;
6th century AH / 12 AD.

Abstract

Al-Hafiz al- Abu Bakr Ibn al-Arabi is considered the father of science and knowledge in the West Islamic countries, and the prominent historians who used the critical method in the presentation and analysis of historical novels, and who read his book capitals of the capitals find the many evidences of this.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2022-08-13

القبول: 2023-02-03

الكلمات المفتاحية:

النقد التاريخي، الغرب الإسلامي، ابن العربي، القرن 6هـ/12م .

يُعتبر الحافظ أبو بكر بن العربي (ت 543هـ/1147م) من شيوخ العلم والمعرفة في بلاد الغرب الإسلامي، ومن المؤرخين البارزين الذين استخدموا الأسلوب النقدي في عرض وتحليل الروايات التاريخية والحديثية، ومن يطالع كتابه العواصم من القواصم يجد الشواهد الكثيرة الدالة على ذلك.

ومن مظاهر ممارسة النقد التاريخي عند ابن العربي هو إيراد العديد من الروايات التاريخية ونقدها بالحجة والبيان مستعملا في ذلك الثابت من التاريخ والسيره النبوية الصحيحة التي تنم على سعة اطلاعه بالتاريخ الإسلامي، إضافة إلى ذلك نجده ينتقد ما جاء من أخطاء في كتب الإخباريين القدامى بالإضافة إلى أهل الأدب، لكونهم أهل جهالات بأمر الدين، وإعتمادهم على الروايات الضعيفة والباطلة، والإشاعات والأساطير التي نسجت حول ما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم، الأمر الذي استحق منا التنويه على علو كعبه ورجاحة عقله وسمو ملكة النقد التاريخي الإسنادي والممتني عنده.

1. مقدمة

وقال أبو الفرج الأصفهاني في مقدمة كتابه الأغاني (ت 356هـ/967م): "... إن القارئ إذا تأمل ما فيه من الفقر و نحوها لم يزل منتقلا بها من فائدة إلى فائدة، ومنتصرفا منها بين جد وهزل وآثار وأخبار وسير وأشعار متصلة بأيام العرب المشهورة وأخبارها الماثورة وقصص الملوك في الجاهلية والخلفاء في الإسلام، يجمل بالمتأدبين معرفتها، ويحتاج الأحداث إلى دراستها، ولا يرتفع من فوقهم من الكهول عن الإقتباس منها، إذا كانت منتحلة من غرر الأخبار ومنتقاة من عيونها ومأخوذة من مظانها ومنقولة عن أهل الخبرة بها" (الأصفهاني: 23، 2008).

يتناول هذا المقال موضوع المنهج النقدي في عرض الروايات التاريخية عند الحافظ والمؤرخ ابن العربي أبي بكر (ت 543هـ/1147م)، انطلاقاً من كتبه ومصنفاته وعلى رأسها كتاب العواصم والقواصم، كما يُعد موضوع النقد التاريخي واحداً من أبرز قضايا الحياة الفكرية خلال القرن 5هـ/11م، لما له من الأهمية الكبيرة في مراجعة وتحليل وترجيح وتصحيح الكثير من الروايات التاريخية التي استحكمت منا التنويه.

2/ مفهوم النقد التاريخي

والى قريب من ذلك أشار المؤرخ ابن الأثير (ت 630هـ/1227 م) في مقدمة كتابه الكامل في التاريخ فقال: "... ولقد رأيت جماعة ممن يدعي المعرفة والدراية، ويظن بنفسه التبحر في العلم والرواية، يحتقر التواريخ ويزدريها، ويعرض عنها ويلغياها ظناً منه أن غاية فائدته إنما هو القصص والإخبار، ونهاية معرفتها الأحاديث والأسمار؛ وهذه حال من اقتصر على القشر دون اللب نظره، وأصبح مخشلباً (خرز يتخذ منه الحلي) جوهره، ومن رزقه الله طبعاً سليماً، وهواه صراطاً مستقيماً، علم أن فوائدها كثيرة، ومنافعها الدنيوية والأخرية جمة غزيرة، وها نحن نذكر شيئاً مما ظهر لنا فيها ونكل إلى قريحة الناظر فيه معرفة باقياها" (ابن الأثير: 09، 1987).

لقد تعدد المفهوم اللغوي لمصطلح النقد عند العلماء القدامى للغة العربية، فقد شخص اللغوي ابن فارس (ت 395هـ/1004م) في تحديده للمدلول اللغوي للنقد: "النون والقاف والذال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه، من ذلك نقد الحافر وهو تقشره، ونقد الضرس أي تكسره، ونقد الدرهم - وهو المقصود - وذلك بكشف حاله وجودته، ودرهم نقد وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم" (ابن فارس: 467، 1979).

أما النقد التاريخي، فقد عرفه جماعة من الباحثين المعاصرين، منهم الأستاذ والباحث الجزائري خالد كبير علال الذي وسع تعريفه لمصطلح النقد التاريخي ليشمل الإثراءات والردود والتعقيبات، بحيث لم يقتصر تعريفه على معنى التمحيص والتحقيق بل تعدى ذلك (خالد كبير علال: 18، 2002).

وأشار اللغوي ابن منظور الإفريقي (ت 711هـ/1311م) محدد المدلول اللغوي للنقد أيضاً فيقول: "نقد الطائر الحب ينقده، إذا كان يلقطه واحداً واحداً، وما زال فلان ينقد بصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه، وأنقد الشجر، بمعنى أورق، ثم استشهد بالحديث الشريف "إذا أنت نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم تركوك، أي إذا عبتهم عابوك وإذا تركتهم تركوك، فدل هذا على أن النقد بمعنى كشف العيب والزيغ".

كما عرف الباحث العراقي الأستاذ جميل موسى النجار النقد التاريخي بأنه "عملية تقييم النصوص التاريخية؛ بالتحري عن أصالة النص، وحقيقته، ومدى مطابقتها، ومدى دقته، وصدقه في نقل الأحداث التاريخية" (جميل موسى النجار: 16، 2013).

أما الإسناد، فهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد (أسند) وذلك من قولهم: أسندت الحديث إلى فلان، أسنده إسناداً إذا رفعته" (ابن منظور: دون تاريخ، 220).

وبهذا يمكن للنقد - حسب الأستاذ محمد عيساوي - أن يظهر ويبرز ما وقع في الخبر التاريخي من خلل، أو ينفي عدم وقوعه، كما أن الأمر بحاجة إلى تمهل وروية، لأن المتسرع لا يمكن أن يصدر نقداً، أو حكماً صحيحاً في الغالب، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا من خلال الإستمرار في النظر فيما يراه نقده، وعدم التوقف عن المحاولات الحثيثة للوصول إلى الغاية المنشودة من إصابة الهدف، والوقوف على حقيقة الأمر بدقة" (محمد عيساوي: 2016، 144).

وأما عن علم التاريخ، فقد عرفه المؤرخ الكمال جعفر الأدفوي (ت 748هـ/1347م) في مقدمة كتابه "الطالع السعيد" فقال: "هو - علم التاريخ - فن يحتاج إليه، وتشد يد الضنانات عليه، إذ به يعرف الخلف أحوال السلف، ويميزوا منهم من يستحق التعظيم والتبجيل، ممن هو أهون من النكير من الفتيل، ومن وسم منهم بالجرح أو رسم بالتعديل، وما سلكوا من الطرائق، واتصفوا به من الخلائق، وأبرزوا من الحقائق للخلائق وهو أيضاً من أقوى الأسباب في حفظ الأنساب من أن تنساب" (الأدفوي: 3، 1981).

ومن خلال ما سبق ذكره، يتبين لنا أن لمصطلح النقد معان عديدة ولعل أبرزها إظهار الشيء، وإصابة الهدف بعد طول النظر والتحقيق، وهو ما أشار إليه المؤرخ ابن خلدون بقوله "فهو محتاج -

وأما عن علم التاريخ، فقد قسمه المؤرخ المغربي ابن خلدون (ت 808هـ/1406م) في مقدمته إلى ظاهر وباطن، فقال: "... هو في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأولى، تنموا فيه الأقوال وتضرب فيها الأمثال. وفي باطنه نظر، وتحقيق، وتعليل للكانات ومبادياها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق" (ابن خلدون: 13، 2005).

على عمر حتى قتله " (ابن العربي، 1984: 379-380). ثم عقب ابن العربي على ذلك بقوله: "...هذا كله باطل سندا وممتا." (ابن العربي، 1984: 381)، ثم شرع ابن العربي في تنفيذ كل تلك الروايات الواحدة تلو الأخرى جملة وتفصيلا حيث قال: "...أما قولهم: جاء عثمان بمظالم ومناكير، فباطل. وأما ضربه لعمار وابن مسعود، ومنعه عطاءه فزور، وضربه لعمار إفك مثله، ولو فتق أمعاءه ما عاش أبدا. وقد اعتذر عن ذلك العلماء بوجوه، لا ينبغي أن يُشتغل بها، لأنها مبنية على باطل، ولا يذهب الزمان في مُمَاشاة الجهال فإن ذلك لا آخر له" (ابن العربي، 1984: 381).

ثم بادر ابن العربي إلى تنفيذ هذه الأخبار والروايات الواحدة تلو الأخرى بالأدلة والبراهين من السنة النبوية، وإماطة اللثام على الكثير من الغموض الذي حام حولها.

النموذج الثاني: ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قام بجمع القرآن وبذلك قد خالف من كان قبله أي الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه و من بعدهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيقال ابن العربي: "... وأما جمع القرآن فتلك حسنته -عثمان - العظمى، وخصلته الكبرى، وإن كان وجدها كاملة، ولكنه أظهرها، ورد الناس إليها، وحسم مادة الخلاف فيها، روى الأئمة بأجمعهم أن زيد بن ثابت قال: "أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: "إن عمر أتاني فقال: "إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن قلت لعمر: كيف نفع شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر" (ابن العربي، 1984: 381).

النموذج الثالث: ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قام بحرق المصاحف وبذلك قد خالف من كان قبله أي الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه و من بعده عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيقال ابن العربي: "وأما ماروي من أنه (عثمان) حرق المصاحف وخرقها، إذا كان في بقائها فساد أو كان فيها ما ليس في القرآن، أو ما نسخ منه، أو على غير نظمه، إلا أنه روي عن ابن مسعود أنه خطب بالكوفة، فقال: "أما بعد فإن الله يقول: (ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة) (سورة آل عمران: 161) وإني غال مصحف، فممن استطاع أن يغلل مصحفه فليفعل"، وأراد ابن مسعود أن يؤخذ بمصحفه ويثبت ما يعلم فيه، فلما لم يفعل ذلك له، قال ما قال، فأكرهه عثمان على دفع مصحفه، ومحا رسومه، فلم تثبت له قراءة أبدا، ونصر الله عثمان، والحق، بمحوها على الأرض" (ابن العربي، 1984: 384).

علم التاريخ - إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط" (ابن خلدون، 2005: 16).

3/ نماذج تطبيقية للنقد التاريخي الإسنادي والمتني عند المؤرخ أبي بكر ابن العربي

ينتقد المؤرخ أبو بكر بن العربي الكثير من الروايات والأخبار الحديثية والتاريخية، اعتمادا على كتب الحديث النبوي الشريف في كتابه العواصم من القواصم، كما دعى جميع المشتغلين بعلم التاريخ وغيرهم إلى ضرورة الإحتراز في الأخذ من كتب القصاصين والأدباء والمفسرين، فقال -ابن العربي -: "...وإنما ذكرت لكم هذا - مقتل عثمان رضي الله عنه -، لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين والمؤرخين، وأهل الآداب، فإنهم أهل جهالة بحرمت الدين أو على بدعة مفسرين. فلا تبالوا بما رووا ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث،

ولا تسمعوا لمؤرخ كالما إلا للطبري، وغير ذلك هو الموت الأحمر، والداء الأكبر، فإنهم يُنشئون أحاديث فيها استحقار الصحابة والسلف والإستخفاف بهم وإختراع الإسترسال في الأقوال والأفعال عنهم، وخروج مقاصدهم عن الدين إلى الدنيا...، فإن قطعتم أصل الباطل، واقتصرتم على رواية الغدول سلمتم من الحبال ولم تطووا أكشحا على هذه الغوائل" (ابن العربي، 1984: 473-474).

ومن النماذج والأمثلة النقدية الكثيرة الدالة على ممارسة أبي بكر ابن العربي للنقد التاريخي المتني، نجدها مبثوثة في كتابه "العواصم من القواصم" منها الآتي:

النموذج الأول: أورد أبو بكر بن العربي الكثير من الروايات والأخبار الملققة والضعيفة الخاصة بالصحابة رضي الله تعالى عنهم، منها حول الصحابي الجليل والخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه (ت 35هـ)، فيقول ابن العربي: "قالوا مُتعددين، متعلقين بروايات كذابين، جاء عثمان في ولايته بمناكير، منها ضربه لعمار (أنظر التعليق رقم 1) حتى فتق أمعاءه، ولا ابن مسعود (أنظر التعليق رقم 2) حتى كسر أضلاعه ومنعه عطاءه، وابتدع في جمع القرآن وتأليفه، وفي حرق المصاحف، وحمي الحمى، وأجلى أبا ذر (أنظر التعليق رقم 3) إلى الربيعة (أنظر التعليق رقم 4)، وأخرج أبا الدرداء (أنظر التعليق رقم 5) إلى الشام، ورد الحكم (عمه) بعد أن نفاه رسول الله، وأبطل القصر في الصلوات في السفر، وولي معاوية ومروان بن الحكم (أنظر التعليق رقم 6) ممن لم يكن من أهل الولاية، وأعطى مروان خمس إفريقية، وعلا على درجة رسول الله، وقد انحط عنها أبو بكر وعمر، ولم يحضر بدرا (أنظر التعليق رقم 7)، وفر يوم أحد (أنظر التعليق رقم 8)، وغاب عن بيعة الرضوان (أنظر التعليق رقم 9)، ولم يقتل عبيد الله بن عمر (أنظر التعليق رقم 10) بالهرمزان الذي أعطى السكين لأبي لؤلؤة (أنظر التعليق رقم 11) وحرضه

افعل. فاعتزل، ولم يكن يصلح له إلا ذلك، لطريقته" (ابن العربي، 1984: 385).

وقد أشار إلى هذه الواقعة المؤرخ ابن الأثير أيضاً (630هـ) فقال: " وفي هذه السنة (أي سنة 30هـ) كان ما ذكر في أمر أبي ذر وإشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة، وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيرة من سبب معاوية إياه وتهديده بالقتل، وحمله إلى المدينة من الشام بغير وطاء، ونفيه من المدينة على الوجه الشنيع لا يصح النقل به، ولو صح لكان ينبغي أن يعتذر عن عثمان فإن للإمام أن يؤدب رعيته وغير ذلك من الأعداء لا أن يجعل ذلك سبباً للظعن عليه" (ابن الأثير، 1987: 10).

ثم يضيف القاضي أبي بكر بن العربي في الرد على الاتهامات التي وجهت إلى الصحابي عثمان بن عفان فيقول: "... ووقع بين أبي الدرداء ومعاوية كلام، وكان أبو الدرداء زاهداً فاضلاً، قاضياً لهم، فلما اشتد في الحق، وأخرج طريقة عمر في قوم لم يحتملوا عزلوه، فخرج إلى المدينة، وهذه كلها مصالح لا تقدر في الدين، ولا تؤثر في منزلة أحد من المسلمين بحال، وأبو ذر وأبو الدرداء براءة ممن عاب وعثمان بريء وأعظم براءة، وأكثر نزاهة، فمن روى أنه نفي، وروى سبباً فهو كله باطل" (ابن العربي، 1984: 385-386).

النموذج الخامس؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قام برد الحكم بن العاص وقد قضى رسول الله بقتله، فقال ابن العربي: " وأما رد الحكم فلم يصح، قال علماؤنا فيه: قد كان أذن له فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال لأبي بكر وعمر، فقال له: إن كان معك شهيد رددناه، فلما وُلي قضي بعلمه في رده، وما كان لعثمان ليصل مهجور رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان أباه، ولا لينقض حكمه" (ابن العربي، 1984: 386). و قال المؤرخ ابن سعد في كتابه الكقبقات، بصيغة التمريض (قالوا): "قالوا: قبض رسول الله، ومروان بن الحكم بن ثمانين سنين فلم يزل مع أبيه بالمدينة حتى مات أبوه الحكم بن أبي العاص في خلافة عثمان بن عفان فلم يزل مروان مع ابن عمه عثمان بن عفان وكان كاتباً له وأمر له عثمان بأموال وكان يتأول في ذلك صلة قرابته، وكان الناس ينقمون على عثمان تقريبه مروان وطاعته له ويرون أن كثيراً مما ينسب إلى عثمان لم يأمر به وأن ذلك عن رأي مروان دون عثمان" (ابن سعد، 2001: 42)، ثم قال بعدها -أي ابن سعد-: "فكان الناس قد شنفوا لعثمان لما كان يصنع بمروان ويقربه وكان مروان يحمله على أصحابه وعلى الناس ويبلغه ما يتكلمون فيه ويهدونه به ويريه أنه يتقرب بذلك إليه" (ابن سعد، 2001: 42)، كما علق على نفس الحادثة المؤرخ وحافظ الأندلس ابن عبد البر فقال: "... واختلف في السبب الموجب لنفي رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه: فقيل كان يتحيل ويستخفي ويتسمع ما يُسرُّه رسول الله

وبالنظر في الثابت من كتب التاريخ حول هذه الحادثة، يتبين بأنها بدأت مع الصحابي حذيفة بن اليمان وسعيد بن العاص، وتحديداً عند عودة حذيفة بن اليمان من أذربيجان، فقال حذيفة لسعيد بن العاص: "لقد رأيت في سفرتي هذه أمراً لئن ترك الناس ليختلفن في القرآن ثم لا يقومون عليه أبداً. قال: وما ذلك؟ قال: رأيت أناساً من أهل حمص يزعمون أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم وأنهم أخذوا القرآن عن المقداد، ورأيت أهل دمشق يقولون: أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك، وأنهم قرأوا على ابن مسعود، وأهل البصرة يقولون مثل ذلك، وأنهم قرأوا على أبي موسى ويسمون مصحفه "لباب القلوب"، فلما وصلوا الكوفة أخبر حذيفة الناس بذلك وحذرهم ما يخاف، فوافقهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثير من التابعين، ثم سار حذيفة إلى الخليفة عثمان فأخبره بالذي رأى، فجمع عثمان الصحابة وأخبرهم الخبر ورأوا جميعاً ما رأى حذيفة، فأرسل عثمان إلى حفصة بنت عمر أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها، وكانت هذه الصحف هي التي كتبت في أيام أبي بكر، لما استحرقت في الكثير من الصحابة، قال عمر لأبي بكر الصديق "إن القتل قد كثر واستحرق القرآن وإني أخشى أن يستحرق القتل بالقرآن فيذهب من القرآن كثير وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن" (ابن الأثير، 1987: 7-8).

ثم أضاف المؤرخ ابن الأثير (ت 630هـ) فقال: "... فكل الناس عرف فضل هذا الفعل -من عثمان- إلا ما كان من أهل الكوفة فإن المصحف لما قدم عليهم فرح به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن أصحاب عبد الله ومن وافقهم امتنعوا من ذلك وعابوا الناس فقام فيهم ابن مسعود وقال: "ولا لكل ذلك فإنكم والله ما سبقتم سبقاً بيناً فأربعوا على ضلعكم، ولما قدم على الكوفة قام إليه رجل فعاب عثمان بجمع الناس على المصحف فصاح وقال: أسكت فعن ملائنا فعل ذلك فلو وليت منه ما وُلي عثمان لسلكت سبيله" (ابن الأثير، 1987: 9).

النموذج الرابع؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قام بنفي الصحابي أبي ذر الغفاري إلى الربذة، فرد ذلك أبو بكر بن العربي بقوله: " وأما نفيه -عثمان بن عفان- لأبي ذر إلى الربذة فلم يفعل. كان أبو ذر زاهداً، وكان يقرع عمال عثمان، ويتلو عليهم: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم) (سورة التوبة: 24)، ويراهم يتسعون في المراكب، والملابس حين وجدوا، فينكر ذلك عليهم، ويريد تفريق جميع ذلك من أيديهم، وهو غير لازم، قال ابن عمر وغيره من الصحابة: إن ما أدبت زكاته فليس بكنز وهو الحق، فوقع بين أبي ذر ومعاوية كلام بالشام، فخرج إلى المدينة فاجتمع إليه الناس، فجعل يسلك تلك الطريق فقال له عثمان: لو اعتزلت، بمعنى أنك على مذهب لا يصلح لمخالطة الناس، فقال لعثمان: أريد الربذة، فقال له

العربي، 1984: 387).

النموذج الثامن ؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه أعطى الخمس لعبد الله ابن مهاجر بن أبي دينار، فقال أبو بكر بن العربي: "وأما إعطاؤه - عثمان بن عفان - خمس إفريقية لواحد، فلم يصح، على أنه قد ذهب مالك وجماعة إلى أن الإمام يرى رأيه في الخمس، وينفذ فيه ما أراه إليه اجتهاده، وأن عطاءه لواحد جائز" (ابن العربي، 1984: 387).

النموذج التاسع ؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب عمار بن ياسر بالعصا حتى فتقت أمعاءه، فقال ابن العربي: "... وأما قولهم ضربه بالعصا، فما سمعته ممن أطاع ولا عصا، وإنما هو باطل يحكى، ووزور ينثى، فيالله ولئنهي" (ابن العربي، 1984: 387).

النموذج العاشر ؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه علا على مرتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال ابن العربي: "وأما علوه على درجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما سمعته ممن فيه تفتية، وإنما هي إشاعة منكر، ليروي ويذكر، فيتغير بها قلب من يتغير" (ابن العربي، 1984: 387).

النموذج الحادي عشر ؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه أقر به ابن معاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن كريب والوليد بن عتبة دون سائر الصحابة، فقال ابن العربي: "وأما معاوية فعمرو ولاه، وجمع له الشامات كلها وأقره عثمان، بل إنما ولاه أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنه ولي أخاه يزيد (أنظر التعليق رقم 12)، واستخلفه يزيد فأقره عمر، لتعلقه بولاية أبي بكر، لأجل استخلاف واليه له، فتعلق عثمان بعمر وأقره، فانظروا إلى هذه السلسلة ما أوثق عراها وأقدر سردها ولن يأتي مثلها بعدها أبدا" (ابن العربي، 1984: 387). كما أورد الذهبي سبب هذه الحادثة فقال: "توفي يزيد في الطاعون سنة ثمان عشرة، ولما احتضر، استعمل أخاه معاوية على عمله، فأقره عمر على ذلك إحتراما ليزيد، وتنفيذا لتوليته" (الذهبي، 1982: 330).

ثم يواصل المؤرخ ابن العربي في تفنيد كل تلك المزاعم والاتهامات ضد الخليفة عثمان بن عفان، فيقول: "وأما عبد الله بن كريب فولاه كما قال (عثمان بن عفان)، لأنه كريم العمات والخالات.

وأما تولية الوليد بن عتبة، فلأن الناس على فساد في النيات أسرعوا إلى السيئات قبل الحسنات، فذكر الإفترايون أنه إنما ولاه للمعنى الذي تكلم به. قال عثمان: ما وليت الوليد لأنه أخي، وإنما وليته لأنه ابن أم حكيم البيضاء (أنظر التعليق رقم 13) عمته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوأمة أبيه، والولاية اجتهاد، قد عزل عمر، سعد بن أبي وقاص (أنظر التعليق رقم 14)، وقدم أقل منه درجة" (ابن

صلى الله عليه وسلم إلى كبار الصحابة في مشركي قريش وسائر الكفار والمنافقين، فكان يُفشي ذلك عنه حتى ظهر ذلك عليه، وكان يحكيه في مشيته وبعض حركاته، إلى أمور غيرها كرهت ذكرها، ذكروا أن رسول الله كان إذا مشى يتكفأ وكان الحكم بن أبي العاص يحكيه، فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم يوما، فرآه يفعل ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "فكذلك فلتكن" فكان الحكم مختلجا يرتعش من يومئذ" (ابن عبد البر، 2002: 155). قال ابن حجر: "في إسناده (هذه الرواية) نظر وأخرجه البيهقي في الدلائل من هذا الوجه وفيه ضرار بن صرد وهو منسوب للرفض" (ابن حجر، د.ت.ن: 29).

النموذج السادس ؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه أمر بترك صلاة القصر، فقال ابن العربي: "وأما ترك القصر فاجتهاد، إذ سمع أن الناس افتتنوا بالقصر، وفعلوا ذلك في منازلهم، فرأى أن السنة ربما أدت إلى إسقاط الفريضة فتركها مصلحة خوف الذريعة، مع أن جماعة العلماء قالوا: أن المسافر مخير بين القصر والإتمام، واختلف في ذلك الصحابة" (ابن العربي، 1984: 386).

النموذج السابع ؛ ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه ولي أقربائه منهم: معاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن كريب والوليد بن عتبة دون سائر الصحابة، فقال ابن العربي: "وأما معاوية فعمرو ولاه، وجمع له الشامات كلها وأقره عثمان، بل إنما ولاه أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنه ولي أخاه يزيد (أنظر التعليق رقم 12)، واستخلفه يزيد فأقره عمر، لتعلقه بولاية أبي بكر، لأجل استخلاف واليه له، فتعلق عثمان بعمر وأقره، فانظروا إلى هذه السلسلة ما أوثق عراها وأقدر سردها ولن يأتي مثلها بعدها أبدا" (ابن العربي، 1984: 387). كما أورد الذهبي سبب هذه الحادثة فقال: "توفي يزيد في الطاعون سنة ثمان عشرة، ولما احتضر، استعمل أخاه معاوية على عمله، فأقره عمر على ذلك إحتراما ليزيد، وتنفيذا لتوليته" (الذهبي، 1982: 330).

ثم يواصل المؤرخ ابن العربي في تفنيد كل تلك المزاعم والاتهامات ضد الخليفة عثمان بن عفان، فيقول: "وأما عبد الله بن كريب فولاه كما قال (عثمان بن عفان)، لأنه كريم العمات والخالات.

وأما تولية الوليد بن عتبة، فلأن الناس على فساد في النيات أسرعوا إلى السيئات قبل الحسنات، فذكر الإفترايون أنه إنما ولاه للمعنى الذي تكلم به. قال عثمان: ما وليت الوليد لأنه أخي، وإنما وليته لأنه ابن أم حكيم البيضاء (أنظر التعليق رقم 13) عمته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوأمة أبيه، والولاية اجتهاد، قد عزل عمر، سعد بن أبي وقاص (أنظر التعليق رقم 14)، وقدم أقل منه درجة" (ابن

يُؤلي المرء أخاه أو قريبه؟" (ابن العربي، 1984: 392).

النموذج الخامس عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه زاد من أمر الحمى، فقال أبو بكر ابن العربي: "وأما أمر الحمى فكان قديما، فيقال: إنه -عثمان بن عفان- زاد فيه لما زادت الرعيّة، وإذا جاز أصله للحاجة إليه جازت الزيادة فيه لزيادة الحاجة" (ابن العربي، 1984: 390-391).

النموذج الثالث عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه امتنع من قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب بالهرمزان، فقال أبو بكر بن العربي: "وأما امتناعه -عثمان بن عفان- من قتل عبيدالله بن عمر بن الخطاب بالهرمزان فإن ذلك باطل، فإن كان لم يفعل فالصحابيّة متوافرون، وأيضا أن أحدا لم يقيم بطلبه، فكيف يصح مع هذه الاحتمالات كلها أن ينظر في أمر لم يصح" (ابن العربي، 1984: 390-391).

النموذج الرابع عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قد عين مروان بن الحكم والوليد مع علمه بفسقهما، فقال ابن العربي: "وأما قول القائل في مروان، والوليد، فشديد عليهم، وحكمهم عليهم بالفسق، فسق منهم، مروان رجل عدل من كبار الأمت عند الصحابة، والتابعين، وفقهاء المسلمين. أما الصحابة فإن سهل بن سعد الساعدي روى عنه. وأما التابعون فأصحابه في السن، وإن كان جازهم باسم الصحبة في أحد القولين: وأما فقهاء الأمصار فكلمهم على تعظيمه، واعتبار خلافه، والتلفت إلى فتواه، والإنقياد إلى روايته، وأما السُفهاء من المؤرخين، فيقولون على أقدارهم" (ابن العربي، 1984: 390-391).

فقالوا: تُسلم لنا مروان، فقال: لا أفعل، ولو سلمه لكان ظلما، وإنما عليهم أن يطلبوا حقهم عنده على مروان وسواه... وأمثل ماروي في قصته أنه بالقضاء السابق، تألب عليه قوم، لأحقاد اعتقدوها، ممن طلب أمرا فلم يصل إليه، وحسد حسادة أظهر داءها، وحمله على ذلك قلة دين، وضعف يقين، وإيثار للعاجلة على الأجلّة، وإذا نظرت إليه ذلك على دناءة قدرهم وبطلان أمرهم" (ابن العربي، 1984: 393).

النموذج السادس عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر خروج أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مع الصحابة رضي الله عنهم إلى البصرة للثأر لمقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، فيقول ابن العربي: "وأما خروجهم إلى البصرة فصحيح لا إشكال فيه، ولكن لأي شيء خرجوا؟ لم يصح فيه نقل، ولا يوثق فيه بأحد، لأن الثقة لم ينقله، وكلام المتعصب غير مقبول، وقد دخل على المتعصب من يريد الطعن في الإسلام، واستنقاص الصحابة، فيُحتمل أنهم خرجوا خلعا لعلي، لأمر ظهر لهم، وهو أنهم بايعوا لتسكين الثائرة، وقاموا يطلبون الحق، ويحتمل أنهم خرجوا ليتمكنوا من قتل عثمان، ويمكن أنهم خرجوا لينظروا في جمع طوائف المسلمين وضم تشردهم، وردهم إلى قانون واحد، حتى لا يضطربوا فيقتتلوا.. ثم يضيف ابن العربي قائلا: "وهذا هو الصحيح لا شيء سواه، وبذلك وردت صحاح الأخبار" (ابن العربي، 1984: 407).

النموذج السابع عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي للرافضة في تفسيرهم لحديث غدير خم، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: "أنت مني كمنزلة هارون من موسى"، فقال ابن العربي: "وأما حديث غدير خم، فلا حجة فيه، لأنه إنما استخلفه في حياته على المدينة، كما استخلف موسى أخاه هارون في حياته عند سفره للمناجاة، على بني إسرائيل، وقد اتفق الكل من أخوانهم اليهود قاطبة على أن موسى مات بعد هارون، فأين الخلافة؟" (ابن العربي، 1984: 429-430).

النموذج السابع عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي للرافضة في تفسيرهم لحديث مفاده قوله -عليه الصلاة والسلام- (اللهم وال من والاه)، فيقول ابن العربي: "وأما

النموذج الثاني عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه زاد من أمر الحمى، فقال أبو بكر ابن العربي: "وأما أمر الحمى فكان قديما، فيقال: إنه -عثمان بن عفان- زاد فيه لما زادت الرعيّة، وإذا جاز أصله للحاجة إليه جازت الزيادة فيه لزيادة الحاجة" (ابن العربي، 1984: 390-391).

النموذج الثالث عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه امتنع من قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب بالهرمزان، فقال أبو بكر بن العربي: "وأما امتناعه -عثمان بن عفان- من قتل عبيدالله بن عمر بن الخطاب بالهرمزان فإن ذلك باطل، فإن كان لم يفعل فالصحابيّة متوافرون، وأيضا أن أحدا لم يقيم بطلبه، فكيف يصح مع هذه الاحتمالات كلها أن ينظر في أمر لم يصح" (ابن العربي، 1984: 390-391).

النموذج الرابع عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قد عين مروان بن الحكم والوليد مع علمه بفسقهما، فقال ابن العربي: "وأما قول القائل في مروان، والوليد، فشديد عليهم، وحكمهم عليهم بالفسق، فسق منهم، مروان رجل عدل من كبار الأمت عند الصحابة، والتابعين، وفقهاء المسلمين. أما الصحابة فإن سهل بن سعد الساعدي روى عنه. وأما التابعون فأصحابه في السن، وإن كان جازهم باسم الصحبة في أحد القولين: وأما فقهاء الأمصار فكلمهم على تعظيمه، واعتبار خلافه، والتلفت إلى فتواه، والإنقياد إلى روايته، وأما السُفهاء من المؤرخين، فيقولون على أقدارهم" (ابن العربي، 1984: 390-391).

ثم أضاف - ابن العربي -: "وأما الوليد فقد روى بعض المُسريين أن الله سماه فاسقا في قوله: (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تُصيبوا قوما بجهالة) (سورة الحجرات، الآية: 06)، فإنها في قولهم نزلت فيه، أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا إلى بني المصطلق فأخبر عنهم أنهم ارتدوا، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم خالد بن الوليد، فتثبت في أمرهم، فبين بطلان قوله، وقد اختلف فيها، وقيل غير ذلك، وقيل في علي، والوليد في قصة أخرى، وقيل أن الوليد سبق يوم الفتح في جملة الصبيان إلى رسول الله فمسح رؤوسهم، وبرك عليهم إلا هو، فقال: إنه كان على رأسي خلوق، فامتنع من مسه فمن يكون في هذا السن يرسل مصدقا؟ وبهذا الإختلاف يسقط العلماء الأحاديث القويّة، فكيف يفسق رجل يتمثل هذا الكلام؟ فكيف برجل من أصحاب رسول الله؟" (ابن العربي، 1984: 390).

ثم يضيف ابن العربي قائلا: "وقد قيل لعثمان: إنك وليت الوليد، لأنه أخوك لأمك أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، فقال: بل لأنه ابن عمّة رسول الله، أم حكيم البيضاء جدة عثمان، وجدة الوليد لأمهما، أروى المذكورة، وكانت أم حكيم توأمّة عبدالله أبي رسول الله، وأي حرج أن

النموذج الثاني والعشرون : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لأخبار حادثة التحكيم وما جاء في وصف أبي موسى الأشعري و عمرو بن العاص، فيقول ابن العربي: " وكان أبو موسى الأشعري (أنظر التعليق رقم 16) رجلاً تقياً، ثقفاً، فقيهاً، عالماً، حسبامياً، وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ضعيف الرأي، مخدوعاً في القول، وأن ابن العاص كان ذا دهاء، وأدب، وتبع في ذلك بعض الجهال بعض، وصنعوا فيه حكايات " (ابن العربي، 1984: 416).

وبالنظر في كتب التاريخ، نجد بأن المؤرخ الذهبي أشار إلى أنه: " لا ريب أن غلاة الشيعة يُبغضون أبا موسى رضي الله عنه، لكونه ما قاتل مع علي، ثم لما حكمه علي على نفسه، عزله، وعزل معاوية، وأشار بآبن عمر، فما انتظم من ذلك حال "" (الذهبي، 1982: 394). ثم قال ابن العربي بعدها: "كان أبو موسى صواماً قواماً ربانياً، زاهداً عابداً، ممن جمع العلم والعمل والجهاد وسلامة الصدر لم تُغيره الإمارة، ولا اغتر بالدنيا " (ابن العربي، 1984: 418).

ثم أشار القاضي أبو بكر ابن العربي إلى اجتماع الصحابة في حادثة التحكيم، فقال: "هذا كله كذب صُراح، ما جرى منه قط حرف، وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع. وإنما الذي روى الأئمة الثقات الأثبات أنهما اجتمعا للنظر في الأمر في عُصبة كريمة من الناس، منهم عبدالله بن عمر، ونحوه، عزل عمرو معاوية " (ابن العربي، 1984: 418).

ثم بين القاضي أبو بكر ابن العربي إلى بطلان جميع تلك الروايات فقال: "فأما الأقسام الأولى فكلها باطلة، وضعيفة، أما بيعتهم كُرها فباطل، وأما خلعتهم فباطل، لأن الخلع لا يكون إلا بنظر من الجميع، فيمكن أن يولى واحد أو اثنان، ولا يكون الخلع إلا بعد الإثبات والبيان. وأما خروجهم في أمر قتلة عثمان فيضعف، لأن الأصل قبله تأليف الكلمة. ويمكن أن يجتمع الأمران " (ابن العربي، 1984: 418)، ثم ختم ابن العربي بالتحذير من الروايات التي تناولت كل ما وقع بين الصحابة في كتب المؤرخين بقوله: "...وما وقع من روايات في كتب التاريخ، فلا تلتفتوا إلى حرف منها، فإنها كلها باطلة " (ابن العربي، 1984: 415).

كما رفض المؤرخ أبا بكر بن العربي المالكي التسليم لأخبار المؤرخين، واعترض على طرائقهم في تلفيق الروايات، وقبول الأخبار الكاذبة، فقال: "...وذكروا تفاصيل ذلك -أسباب قتل عثمان - كلمات آلت إلى استفعال رسائل واستخراج أقوال، وإنشاء أشعار، وضرب أمثال، تخرج عن سيرة السلف وينبذها الخلف.. " (ابن العربي، 1984: 415)، ثم أضاف قائلاً " هذا كله كذب صُراح، ما جرى منه حرف قط، وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك " (ابن العربي، 1984: 415).

قوله -عليه الصلاة والسلام- (اللهم وال من والاه) "فكلام صحيح، ودعوة مُجابهة، وما نعلم أحداً عاداه إلا الرافضة، فإنهم أنزلوه في غير منزلته، ونسبوا إليه ما لا يليق بدرجة، والزيادة في الحد نقصان من المحدود" (ابن العربي، 1984: 430).

النموذج الثامن عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي للرافضة في تفسيرهم لحديث مفاده بشارة لعلي وبنيه بالملك بعد ثلاثين عاماً، ما روي عن سفينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الخلافة ثلاثون سنة ثم يعود ملكاً فإذا عدنا من ولاية أبي بكر إلى تسليم الحسن كانت ثلاثين لا تزيد ولا تنقص يوماً، قلنا :

خذ ماتراه ودع شيئاً سمعت به في طلعة البدر ما يغنيك عن زحل

فقال ابن العربي: " هذا الحديث في ذكر الحسن بالبشارة، والثناء عليه، لجريان الصلح على يديه، وتسليمه الأمر لمعاوية عقد منه له، وهذا حديث لا يصح، ولو صح فهو معارض بهذا الصلح المتفق عليه " (ابن العربي، 1984: 437).

النموذج التاسع عشر : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لحديث ورد في شان بني أمية فيقول ابن العربي: " وقد روى الناس فيهم - بني أمية - أحاديث فيهم لا أصل لها، منها حديث رؤية النبي بني أمية ينزرون (يصعدون) على منبره كالقردة، فعز ذلك عليه فأعطي ليلة القدر، خير من ألف شهر يملكها بنو أمية بعده، ولو كان صحيحاً، ما استفتح الحال بولايتهم، ولا مكن لهم في الأرض بأفضل بقاعها وهي مكة، وهذا أصل يجب أن تشدوا عليه اليد " (ابن العربي، 1984: 458-459).

النموذج العشرون : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لخبر مفاده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لزيد بن أبيه: " كرهت أن أحمل فضل عقلك على الناس " تدل على دهائه وقدرته في إثبات الحيل أثناء الحروب، فقال ابن العربي: "وأما روايتهم أن عمر قال: " كرهت أن أحمل فضل عقلك على الناس " فهذه زيادة ليس لها أصل، من ناقص عقل، وأي عقل كان لزيد يزيد به على الناس في أيام عمر، وغلام كل واحد من الصحابة كان أعقل من زيد وأعلم منه... " ثم عقب ابن العربي قائلاً: "وتلك البرودات التي يروي المؤرخون من كذبهم في حيل الحرب، والفتك بالناس، كل أحد اليوم يقدر على مثلها وأكثر منها، وأما كل حكاية تخالف الدين، فليس في روايتها ولا في روايتها خير ولا عقل، فخذ من ولاية بني أمية خاصة أعقل من زيد وأفصح منه، فلا تلتفتوا إلى ماروي من الأباطيل " (ابن العربي، 1984: 468-469).

النموذج الواحد والعشرون : ويتمثل في انتقاد أبي بكر بن العربي لحادثة التحكيم، فيقول ابن العربي: "...وقد تحكم الناس في التحكيم، فقالوا فيه ما لا يُرضي الله، وإذا لاحظتموه، بعين المروءة دون الديانة، رأيتم أنها سخافة، حمل على سطرها في الكتب - في الأكثر - عدم الدين وفي الأقل جهل مبين " (ابن العربي، 1984: 415).

استحقر الصحابة والسلف والاستخفاف بهم " - ثم يضيف قائلا: "... ولا تلتفتوا إلا إلى ماصح من الأخبار، واجتنبوا - كما ذكرت لكم - أهل التواريخ، فإنهم ذكروا عن السلف أخبارا صحيحة يسيرة، ليتوسلوا بذلك إلى رواية الأباطيل، فيقذفوا في قلوب الناس ما لا يرضاه الله تعالى، وليحتقروا السلف ويهونوا من الدين، وهو أعز من ذلك، وهم أكرم منا، فرضي الله عن جميعهم" (ابن العربي، 1984: 473.475).

أما الإعتبار الثاني فهو كيف خفيت عبارة ابن العربي في كتابه "العواصم" على ابن خلدون بالرغم من أنه - ابن خلدون - ذكر كتاب العواصم وانتقده بقوله: "...وقد غلط القاضي أبو بكر بن العربي المالكي في هذا - مقتل الحسين رضي الله عنه - في كتابه الذي سماه ب"العواصم والقواصم" ما معناه أن الحسين قُتل بشرع جده، وهو غلط حملته عليه الغفلة عن اشتراط الإمام العادل، ومن أعدل من الحسين في زمانه في إمامته وعدالته في قتال أهل الآراء" الأمر الذي يُفيد أنه اطلع عليه 99. (ابن خلدون، 2005: 206).

وأما الإعتبار الثالث فهو لماذا لم يُدرج ابن خلدون (ت 808هـ/1406م)، أسماء كل من ابن العربي أبي بكر (ت 543هـ/ 1146 م)، والمؤرخ ابن حزم (ت 456هـ/ 1070 م) ضمن قائمة المؤرخين المعتمدين عنده كالمسعودي وابن حيان والرقيق القيرواني وغيرهم، على الرغم من أنه - ابن خلدون - قد طالع كتبهما واستفاد منهما في نقده للعديد من الروايات التاريخية 99.

في الختام، يمكن القول بأن ابن العربي أول عالم من علماء الغرب الإسلامي قبل ابن خلدون دعى إلى ضرورة التثبت في الروايات التاريخية، وأن النقد التاريخي ببلاد الغرب الإسلامي كان قبل القرن الخامس الهجري /11 م في شكل ردود و مُناظرات، لكنه ظهر جليا مع منتصف القرن الخامس الهجري /11 م، خصوصا في مؤلفات المؤرخ ابن حزم الظاهري (ت 456هـ/1070 م) على رأسها كتابه "الفصل في الملل والأهواء والنحل"، وتعزز كمنهج نقدي في كتاب "العواصم من القواصم" للمؤرخ ابن العربي (ت 543هـ/1147م)، وأن المؤرخ أبي بكر ابن العربي أول عالم ببلاد الغرب الإسلامي قبل ابن خلدون دعى إلى ضرورة تمحيص الروايات التاريخية إسنادا وممتنا.

تضارب المصالح

أنا مؤلف هذا المقال، اصرح بأنه ليس لدي تضارب مصالح مع أي شخص آخر

التعليقات والشروحات

1 - عمار بن ياسر: ابن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن الوديم، أبو اليقظان العنسي المكي، مولى بني مخزوم، أحد السابقين الأولين، والأعيان البدريين، أمه سميت مولاة بني مخزوم من كبار الصحابييات.

كما انتقد المؤرخ ابن العربي أيضا أهل الحديث في إثباتهم لآيات الصفات، ووصفهم بأنهم طائفة خبيثة، مستندا في ذلك على التأويل وفراره من التشبيه والتجسيم، ومتأثرا في ذلك بكبار شيوخ المالكية الأشاعرة الذين تتلمذ عليهم ببلاد المشرق الإسلامي، والغريب في الأمر هو أن منهج السلف في مجال الصفات هو الإثبات والتنزيه بلا تشبيه ولا تمثيل وتأويل، وأن التأويل ((يؤدي إلى نفي وتعطيل لما ثبت في الكتاب والسنة)) (خالد كبير، 2002، 324)، وقد أشار إلى ذلك المؤرخ الشهرستاني بقوله: ((...وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم مالك بن أنس رضي الله عنهما إذ قال: الإستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله وسفيان الثوري وداود بن علي الأصفهاني ومن تابعهم حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي وأبي العباس القلانسي والحارث بن أسعد المحاسبي وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باسروا علم الكلام وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية ووصف بعضهم ودرس بعض حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسائل من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة فأيد مقالاتهم بمنهج كلامية وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة وانتقلت سمّة الصفاتية إلى الأشعرية ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتي الصفات عددناهم فرقتين من جملة الصفاتية)) (الشهرستاني، 1968، 93).

4/ خاتمة

ختاما لما سبق بيانه، يُستفاد من نصوص الحافظ والمؤرخ ابن العربي (ت 543هـ/1148م)، أنه - ابن العربي - قد دعى إلى ضرورة التحرز من روايات وأخبار المؤرخين وأهل الأدب، وهو بذلك يكون أول عالم من علماء الغرب الإسلامي قد دعى إلى ضرورة التثبت في نقد الروايات التاريخية.

وتبدوا شهادة المؤرخ ابن خلدون (ت 808هـ) حول بلاد العلماء والمؤرخين الذين جاؤوا من بعد _المسعودي وابن حيان والرقيق القيرواني وغيرهم من المؤرخين_ في قوله: "...ولم يأت من بعد _الرقيق القيرواني وابن حيان القرطبي - إلا مُقلد بليد الطبع والعقل أو مُتبلد يذهل عما أحالته الأيام من الأحوال... " (ابن خلدون، 2005: 11) في غاية المبالغة وبعيدة عن الحقيقة لثلاث اعتبارات:

الإعتبار الأول: نجده عند أبي بكر ابن العربي في كتابه "العواصم من القواصم" الذي أشار إلى ضرورة التحرز من كتب التاريخ وأهل الآداب وكذا المفسرين فيقول: "... و إنما ذكرت لكم هذا، لتحترزوا من الخلق، وخاصة المفسرين، والمؤرخين، وأهل الآداب فإنهم أهل جهالة بحرمت الدين، أو على بدعة مُصرين، فلا تبالوا بما رووا ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعوا مؤرخ كلاما إلا للطبري، وغير ذلك هو الموت الأحمر، والداء الأكبر، فإنهم ينشئون أحاديث فيها

قياسية بالشام.

قائمة المصادر والمراجع

1/ قائمة المصادر

- البُخاري إسماعيل بن إبراهيم. (2012). الجامع الصحيح، دار التأسيس، ط01، د.م.ن.
- الذهبي شمس الدين. (1984م). سير أعلام النبلاء، ط01، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- الشهرستاني محمد عبدالكريم. (1968م). الملل والنحل، ط01، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- الزهري محمد ابن سعد بن منيع. (2001م). كتاب الطبقات الكبير، ط01، مصر، د.ت.ن.
- ابن العربي أبو بكر. (1984م). العواصم من القواصم، (ب ط)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح. عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979م.
- ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، ط01، بيروت، لبنان، د.ت.ن.
- الأصفهاني أبو الفرج. (2008م). كتاب الأغاني، تح. احسان عباس وآخرون، ط03، دار صادر، بيروت، لبنان.
- الأذفوي جعفر: الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعبد، تح. سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والنشر، مصر، 1382هـ/1981م.
- ابن خلدون عبدالرحمن بن محمد: المقدمة، تح. محمد الإسكندراني، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005م.
- ابن الأثير عز الدين: الكامل في التاريخ، تح. أبي الفداء عبد الله القاضي، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1407هـ/1987م.

2/ قائمة المراجع

- خالد كبير علال: الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في المشرق الإسلامي (خلال القرنين 6-7هـ/12-13م)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، إشراف الأستاذ: عبد الحميد حاجيات، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002م.
- جميل موسى النجار: علم التاريخ وفلسفته في فكر ابن خلدون، ط01، منشورات الاختلاف منشورات ضفاف، الجزائر، السعودية، 1434هـ/2013م.
- عيساوي محمد: النقد التاريخي عند علماء المشرق الإسلامي خلال القرن الثامن الهجري الهجري/14م- أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف الأستاذ: خالد كبير علال، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة الجزائر، 2015/2014م.

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

- خونوف شعيب (2022)، نماذج من إسهامات المؤرخ أبي بكر بن العربي (ت543هـ/1147م) في نقد الروايات التاريخية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 169-177.

2- عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبدالرحمن حليف بني زهرة، توفي سنة 32هـ، صحابي وفقهيه و مقرئ ومحدث، أحد رواة الحديث النبوي، يعتبر أول من مهر في قراءة القرآن بمكة، تولى قضاء الكوفة وبيت مالها في خلافة عمر بن الخطاب وصدر من خلافة عثمان.

3 - أبو ذر الغفاري: جندب بن جنادة، صحابي من السابقين الى الاسلام، أمه رملت بنت الوقيعة الغفارية، توفي سنة 32هـ.

4- الربذة: مدينة تاريخية تقع شرق المدينة المنورة، وتبعد عنها حوالي 170 كلم، وهي أحد محطات القوافل على درب زبيدة الممتدة من العراق إلى مكة المكرمة.

5- أبو الدرداء: عويمر بن زيد بن قيس، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحكيم الأمة، وسيد القراء بدمشق، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث (108) وهو معدود فيمن تلا على النبي صلى الله عليه وسلم، وفيمن جمع القرآن في حياة رسول الله، وتصدر للإقراء بدمشق في خلافة عثمان رضي الله عنه، توفي قبل عثمان بثلاث سنوات (32هـ)، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج2، ص: 335-341.

6- مروان بن الحكم: ابن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس، أمه أم عثمان وهي آمنه بنت علقمة بن صفوان بن أمية وأمها الصعبة بنت أبي طلحة ابن عبد العزى بن عثمان بن عبدالدار بن قصي،

7 - غزوة بدر: وتسمى بدر القتال، ويوم الفرقان، وهي غزوة وقعت في 17 رمضان سنة 2هـ، بين المسلمين بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم وبين قريش بقيادة عمرو بن هشام المخزومي القرشي.

8 - غزوة أحد: جرت بين المسلمين بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم وقريش بقيادة ابي سفيان بن حرب، في 17 شوال سنة 3هـ،

9 - بيعة الرضوان: أو بيعة الشجرة، كانت في ذي القعدة سنة 6هـ في منطقة الحديبية، حيث بايع الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم على قتال قريش والا يفرؤا حتى الموت، بسبب ما اشيع من ان عثمان قتلته قريش حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم اليهم للمفاوضة.

10- عبید الله بن عمر بن الخطاب: أمه ام كلثوم بنت جرول الخزاعية وهو أخو حارثة بن وهب الصحابي المشهور لأمه، يعتبر من شجعان قريش وابطالها.

11 - أبي لؤلؤة المجوسي: ويقال له فيروز النهاندي

12 - يزيد بن أبي سفيان: أخومعاوية من أبيه، أمه زينب بنت نوفل الكنانية، وهو أخو أم المؤمنين أم حبيبة، أسلم يوم الفتح، وشهد حنيناً، أحد الأربعة الذين نذبهم أبو بكر الصديق لغزو الروم، ولما فتحت دمشق أمره عمر عليها، وعلى يده فتحت